اجتماع الأطراف المتعددة في منتدى سياسات التنمية في منطقة الشرق الأوسط ودول الجوار الجنوبي

البحر الميت، الأردن من 3-4 أكتوبر 2017

عقدت المفوضية الأوروبية أول اجتماع خاص بمنتدى سياسات التنمية في منطقة الشرق الأوسط ودول الجوار الجنوبي في البحر الميت، الأردن، اعتبارًا من 3 إلى 4 أكتوبر 2017. وقد ضم الاجتماع ما يقارب من 80 ممثلًا وممثله من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والسلطات المحلية وأعضاء المجالس البرلمانية من كل أنحاء المنطقة، فضلا عن موظفين في الاتحاد الأوروبي.

الملاحظات الافتتاحية: افتتح الاجتماع رسميا كل من صاحبة المعالي ذكرى علوش، عمدة بغداد ، وإبراهيم غطاس (نيابة عن مجدي بلال، رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية)، ولويك لاليماند زيلر، نائب رئيس وحدة المجتمع المدني والمؤسسات، والمديرية العامة للتنمية والتعاون الدولي التابعة للمفوضية الأوروبية. أشار المتحدثون الثلاثة إلى الاوضاع التي تواجه المنطقة في الوقت الراهن والتي تمثل تحديًا لها، كما أكدوا على الحاجة إلى الاستفادة من طبيعة منتدى سياسات التنمية التي تتسم بتعدد الأطراف الجهات المهتمة، مما يعمل على الجمع بين العوامل ذات الصلة على المستوى الإقليمي بهدف تشجيع وتوفير مساحة متجددة للحوار. وتناولت صاحبة المعالي ذكرى علوش، التي تمثل ثاني أكبر المدن في العالم العربي، بإمعان التحديين المتمثلين في توصيل خدمات جيدة للمواطنين في ظل القيود الأمنية المفروضة حاليا، والتقدم الذي يحدث للوفاء بالأهداف المتفق عليها في جدول 2030. كما أكدت على أهمية تطوير صور الشراكة تنفيذا لهذا الغرض، وأقرت أيضا بأهمية الجهد المبذول من جانب منظمات المجتمع المدني وبالتعاون معها. وفي قراءته للمقدمة الخاصة بالسيد/ مجدي بلال، أشار إبراهيم غطاس إلى الفساد وسوء الحكم باعتبارهما الأسباب الرئيسية وراء حدوث المشكلات في المنطقة، كما انتقد الدول الغربية لتحملها جزءا من المسئولية في هذا الصدد. فضلا عن ذلك، أكد غطاس على الحاجة إلى المضي قدما باعتبارنا شركاء، حتى نتمكن من استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، ونشر مبادئ حقوق الإنسان. وفي النهاية، ودعا لويك لاليماند زيلر الجميع إلى الاستفادة من هذه الفرص المتاحة لإجراء حوار ضمن جدول الأعمال، مع التركيز على التقدم تجاه أهداف التنمية المستدامة والتحديات الإقليمية. ونافش زيلر الشراكة، وضرب مثالًا واحدا في دولة العراق حيث يمول الاتحاد الأوروبي اتحاد المنظمات غير الحكومية بهدف تحسين توصيل الخدمة في القطاع القضائي وتسهيل الوصول إلى قضاء الأحداث.

طلب من المشاركين/ات التعبير عن التحديات الرئيسية للمنطقة وتوقعاتهم الجلسة.

سياسات الاتحاد الأوروبي: وقد أدارة السيدة/ نبيلة حمزة، الخبيرة في منتدى المجتمع المدني لبلدان الجوار الجنوبي، اما المتحدثين الرئيسيين فهما كل من السفير أندريا فونتانا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وإيرين مينغاسون، رئيسة وحدة برامج المناطق والجوار الجنوبي، ومدير عام مفاوضات الجوار والتوسع، وقد احاطا في مداخلتيهما كلاً من الجوانب الرئيسية والتفاعل بين الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، وسياسة الجوار الأوروبية، وسياسات التنمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ولا سيما "توافق الآراء" الأوروبي الجديد الذي تم تبنيه مؤخرا بشأن التنمية. وصرح سيادة السفير أن مشاركة الاتحاد الأوروبي تمثل قوة دافعة للتغيير الإيجابي بهدف دعم نظام تعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على القواعد، مضيفا أن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي عبارة عن رؤية محددة تحتاج الآن إلى أن تترجم إلى فعل واقعي. وبهذا المعنى، تشكل الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، وتوافق الآراء الأوروبي، وسياسة الجوار الخاصة بالاتحاد الأوروبي الإطار الإجمالي للاستجابة للمشكلات الإقليمية، مثل القدرة على الصمود والهجرة والأمن والتغيرات المناخية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وقد ناقش سيادة السفير الفرص المتعددة لدعم المجتمع المدني في الأردن، مع تركيز خاص على النساء والشباب، والفرص المتوفرة للمنظمات القائمة على المجتمع لتصبح شريكًا في كل أنحاء المحافظات. وتتمثل الأولوية السائدة لإجماع الآراء الأوروبي بشأن التنمية في تدعيم القدرة على الصمود، مع اتباع أسلوب متعدد الأبعاد. ولهذا السبب، أنشئ صندوق ائتمان مخصص في دولة الأردن لحل أزمة اللاجئين السوريين، والذي يتشارك فيه الحكومة والسلطات المحلية وشركاء المجتمع المدني لتوفير المساعدة الإنسانية والتعليم والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي، وخلق مصادر لكسب الرزق، واستهداف كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين.

ووصفت إيرين مينغاسون نطاق وأثر سياسة الجوار الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وأكدت على أن منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية لها دور مهم تؤديه في تناول مثل هذه المشكلات. كما أكدت على الحاجة إلى توفير الأمن لضمان التنمية وضرورة اتباع أسلوب قائم على احترام الحقوق لتحقيق التنمية حيث تكرر التأكيد على ذلك في "خطة العمل الخاصة بحقوق الإنسان والديموقراطية 2015-2019". كما أكدت على الحاجة إلى إجراء المزيد من التغيير وتوطيد التعاون، مع وجود المزيد من الأمثلة الجيدة وقنوات مشاركة المعلومات، بهدف تحويل التوصيات إلى أفعال على أرض الواقع. "يعتبر التحدي الاجتماعي الاقتصادي هو التحدي الأول المشترك أمامنا. وهو يتعلق بخلق ظروف لتوفير الوظائف والفرص للشباب في المنطقة". وأشارت إلى أنه لا يمكن لطرف واحد أن يتعامل مع هذا الأمر بمفرده. ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يدعم توفير بيئة تمكينية، حيث تستطيع منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك منظمات العمل المستقلة والاتحادات التجارية - أن تتصرف بحرية وتصل إلى الموارد اللازمة".

في تعليقاتهم، تشارك الجمهور عدد من الملاحظات والمخاوف، بما في ذلك أسلوب الاتحاد الأوروبي، واتساق السياسات من أجل التنمية، التي تظل مشكلة معضلة، والسبيل لدعم البيئة التمكينية بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، فضلا عن الحاجة إلى تضمين المزيد من أصوات الأطراف المحلية بهدف استعراض الاستجابة الجماعية للأزمة والمجتمعات الهشة، وبذل المزيد من الجهود لإدراك السبب وراء أن أزمات المنطقة، تؤدي إلى هذه التوجهات الإقليمية الراهنة، مثل الهجرة الجماعية أو الإرهاب.

نظرة عامة على منتدى سياسات التنمية ودوره في المنطقة: عدد أعضاء فريق عمل منتدى سياسات التنمية وإيرين مينغاسون إلى قاموا بتحريك الجلسة، إذ قدم المتحدثون نبذة حول منتدى سياسات التنمية ومنصة الأطراف المتعددة التي تجمع شبكات مختلفة من منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية معا من كافة أنحاء العالم بهدف تسهيل إقامة حوار وتدعيم المناقشة السياسية وتوفير مساحة لمناقشة مسائل التنمية بوجه عام، وسياسة التنمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي بوجه خاص. تم عرض جوانب مختلفة حول منتدى سياسات التنمية على الجمهور، بما في ذلك إنجازات العامين 2016 و2017، والأعمال قيد التنفيذ مثل البحث الخاص بمنتدى سياسات التنمية واستطلاع رأي كافة الاطراف، فضلا عن الأفكار الخاصة بالمستقبل.

مسار اجندة 2030 في المنطقة: في أثناء تلك الجلسة التي أدارها زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكات المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في لبنان، تبادلت المتداخلون/ات الأراء حول التقدم الإقليمي والوطني بخصوص تطبيق اجندة 2030. وكان من ضمن المتحدثين/ات السيدة/ كريمة القري، رئيس الوحدة المعنية بجدول أعمال 2030 التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والسيد/ أحمد عوض من مركز الفينيق، الاستاذ عدلي يعيش، رئيس بلدية مدينة نابلس. وذكر المتحدثون أن اجندة 2030 يعد أسلوبًا جديدا لسياسة التنمية، حيث ينبغي على المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص العمل معا لضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

وأوضحت كريمة القري ان الإسكوا قد أسست منتدى عربي حول التنمية بهدف مساعدة الدول العربية في مراقبة كيفية الاستجابة لأجندة 2030، فيما يتعلق بتوافق السياسات وتكاملها، وقياس معدل التقدم، ومشاركة مختلف الاطراف، ووسائل تنفيذها. كما ذكرت بعض الاتجاهات التشجيعية، بما في ذلك بعض الدول التي تعمل على جعل خطط التنمية الخاصة بها تتوافق مع اجندة 2030، وتثبيت مستوى معين من القدرة المؤسسية للتنسيق بشأن اجندة 2030 والوصول إليه. وقد لخصت التحديات الرئيسية فيما يلي: الفعالية المؤسسية، الحكم، السلام والأمن، وعدم المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والهجرة، وفقدان الموارد المالية للوفاء بالغايات البالغ عددها 169، إلى جانب الحاجة إلى خطوط أساسية وبيانات موثوق بها، ووضع أنظمة إحصائية مناسبة. وقد أكدت كذلك على الحاجة إلى العمل على جميع الجهات، وعدم الانتظار حتى الوصول إلى الأنظمة المثالية، مع البدء في استخدام كافة البيانات، نظرا لأننا لدينا 13 عاما فقط للوفاء بالأهداف المطلوبة.

وقد عرض أحمد عوض الأمر على المستوى الوطني، وركز على المشاركة القوية لمنظمات المجتمع المدني في تنمية التقرير الوطني الطوعي للأردن والذي قُدّم في مدينة نيويورك في المنتدى السياسي رفيع المستوى. وناقش أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أداة لتحسين حقوق الإنسان وكيف استُخدِمت هذه الرؤيا في عدد من المناقشات في الأردن بهدف تطوير مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني. وقد قدّمت منظمات المجتمع المدني تقريرًا موازيًا للتقرير الوطني الطوعي وعليه فقد قامت الحكومة بدعوتهم لحوار حوله. إن الحالة الأردنية تلقي مزيدًا من الضوء على المستويات المختلفة للتنفيذ والمساحات المتاحة للحوار. وقد أدّى هذا الحوار المستمر إلى إصلاحات في مجلس أهداف التنمية المستدامة وزيادة مشاركة المجتمع المدني في هذا المجلس بل ايضاً في الوفد الأردنيّ الرسميّ لاجتماع الأمم المتحدة. "إن أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في المنطقة هو غياب القدرة على قياس مستوى التقدّم في هذه العملية، بالإضافة إلى الافتقار إلى سياسة موحّدة للتعامل مع منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وقد طرح الاستاذ عدلي يعيش- رئيس بلدية نابلس- وجهة النظر من الصعيد المحليّ وركّز على التحديات الخاصة بنابلس/فلسطين، في العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشرَح كيفية توجيه الجهود، في ظل موارد محدودة للغاية، لتطوير المجالات الأساسية، من تعليم وبنية تحتية، غالبًا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وأوضح كيف يتم استخدام حلول ابتكارية لمواجهة التحديات، وتحدث بوجه خاص عن تطوير مصنع جديد لمعالجة المياه، مع التركيز على بعض الأمثلة كاستخدام الإنترنت للتغلب على القيود المفروضة على السفر.

من النواحي التي تم تناولها مرارًا هي الحاجة إلى الإقرار بأن التنفيذ الناجح لأجندة 2030 للتنمية المستدامة يتطلب عقد شراكات أكبر تتجاوز مستوى الحكومات. بعد الجلسات العامة، انتقل المشتركون إلى مجموعات عمل للإسهام بخبراتهم حول العوامل الرئيسية التي تدفع أو تمنع تنفيذ أجندة 2030 ولتقديم مقترحات ملموسة لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في تنفيذ هذه الأجندة. كانت لمجموعات العمل[1] نقاشات مثمرة، فعلى سبيل المثال، بينما كان هناك إقرارًا إيجابيًّا بأن أجندة 2030 تقدم إطار عمل يهدف إلى بناء جسور بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة، لا يزال هناك نقص في المعلومات التي يتم تداولها بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية بشأن أهداف التنمية المستدامة، والأهم عدم رغبة الحكومات المحلية في إشراك منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في النقاشات الخاصة بالتنمية. وتبقى هناك مشكلات أخرى، مثل الافتقار إلى بيئة مواتية وإلى توجه موحّد بين منظمات المجتمع المدني لدعم الأهداف المشتركة أو التمويل الكافي. وقد أسفرت النقاشات عن بعض المقترحات المشتركة. على سبيل المثال، ضرورة تحسين إمكانيات منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية لتعبئة الموارد والمضيّ في تنفيذ أجندة

[1] للاطلاع على كافة الوثائق المصاحبة، تُرجى زيارة الموقع: https://europa.eu/capacity4dev/policy-forum-development

2030، وأهمية بناء الثقة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والحاجة إلى وضع مزيد من الادوات تحت تصرف منظمات المجتمع المدني لرفع التوعية، وتقديم اهتمام خاص بدور المرأة والشباب في العالم العربي. خلُصت النقاشات إلى الأهمية الخاصة لدور الاتحاد الأوروبي في تعزيز الحوار السياسي مع الحكومات الوطنية والعمل على زيادة مساحة العمل المشترك بين مختلف الجهات الفاعلة في عملية التنمية.

تحديات إقليمية: قُسّمت الجلسة إلى مجموعة من الموائد المستديرة لعقد مناقشات تفصيلية حول خمسة من أخطر التحديات على المستوى الإقليميّ: بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية؛ والأزمات وفترة ما بعد الأزمة والدول الهشّة والهجرة؛ وغياب المساواة والإقصاء المجتمعي، بما في ذلك التفرقة بين الجنسين وبطالة الشباب ونقص العمالة؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وتحديات بيئية تشمل: ندرة وإهدار الموارد الطبيعية؛ وطرق التنفيذ والسياسات التي تتجاهل البيئة. كما ناقشت الموائد المستديرة ما يلي: الأمثلة الإيجابية للتشجيع على مزيد من العمل، وطرق تحسين الحوار، والعمل الجماعي والشراكات، وكيف يمكن بواسطة سياسات الاتحاد الأوروبي تقديم دعم أفضل لعمل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، وأخيرًا، كيف يمكن لمنتدى سياسات التنمية دعم عملهم أيضًا. قدمت كل مائدة أمثلة متنوعة حول التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية والسلطات المحلية. على سبيل المثال، مخيمات اللاجئين التركية حيث تقدم الحكومة خدمات تعليمية وتدريب مهني للاجئين بالإضافة إلى تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني. وبالمثل، انطلقت عدّة مبادرات في الأردن، ولبنان، وفلسطين، ومصر، والمغرب لدعم المساواة بين الجنسين والمشاركة الاقتصادية والمجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، أكد المشتركون على تعزيز العمل الجماعي، على سبيل المثال، القيام بحملات محلية متخصصة لبناء الثقة مع الحكومات وتشجيع الحوار الإقليمي بشأن الموضوعات المشتركة مثل الهجرة، وتكثيف الجهود المدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في دول جنوب البحر المتوسط، وخلق منصات تضم السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهاجرين والمتبرعين لتنسيق ومراقبة شؤون اللاجئين. كما قدم المشتركون آراءً قيمة فيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي في دعم منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في المنطقة. لضمان إشراك كافة الأشخاص، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن للاتحاد الأوروبي البدء بالوفاء باللوائح المقررة دوليًّا وضمان قيام المستفيدين بالمثل. كما كانت هناك مقترحات أخرى، تضمنت: دعم السلطات المحلية لبناء قدرات الموظفين؛ وتطوير خارطة طريق للدول العربية تعكس الاختلافات والخطوات الإيجابية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وتعزيز التعاون والثقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني؛ ومراجعة البرامج والتدخلات السابقة للاتحاد الأوروبي التي استهدفت أوجه عدم المساواة الاجتماعية وذلك باستخدام المؤشرات والأهداف التي اشتملت عليها أجندة 2030؛ وتشجيع القيام بمزيد من الأنشطة التي تؤدي إلى التفكير بطريقة مختلفة فيما يتعلق بالسياسات واللوائح والبرامج الصديقة للبيئة. أخيرًا، وركّز المشاركون /ات على دور منتدى سياسات التنمية بوصفه فرصة لمزيد من الحوار المنتظم بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والشركاء والحكومات على المستويين المحليّ والإقليميّ، وفوائد مشاركة المعرفة خاصة من الدول التي خاضت غمار أزمات مشابهة في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا.

الاستنتاجات، والتوصيات، والختام: قدّم كلٌ من زياد عبد الصمد وسالم كوركوماز، الممثلين الإقليميين لفريق عمل المنتدى السياسي حول التنمية، ملاحظاتهما الختامية التي اشتملت على مسودّة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للاجتماع، والتي دارت حول مجموعة من الموضوعات الهامة، مثل الحاجة إلى مكافحة كافة أوجه عدم المساواة داخل الدول وبينها؛ واحترام قيم الحرية وحقوق الإنسان والشفافية والمسؤولية لبناء مجتمعات سلمية وعادلة ومترابطة؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ وتطوير حوار مع منظمات المجتمع المدني يكون شاملًا ومستقلًّا وتمثيليًّا وموجّهًا نحو السياسات. ختم لويك لاليماند زيلر الاجتماع بالتأكيد على أهمية الاستمرار في العمل الحاسم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية بالمنطقة، ودعم دورهم لرفع الوعي حول أجندة 2030 وبناء الثقة بين المجتمعات. كما أكد على أنه قد أحاط علمًا بالنقاشات والتوصيات، وختم الاجتماع بالتعبير عن امتنانه لكافة المقترحات التي تم تقديمها.